

## اقتصاد

# لا يوجد تقنين لإجازات الاستيراد.. وتجميد إجازات مكونات جميع السيارات مؤقت لحين الانتهاء من تقييم واقعها

## وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: لم ترد على لساني أبداً

### عبارة «أن الاقتصاد يتحسن والمواطن لا يشعر به»

الأسعار بالقرار ٩٤٤ غير مسوّغ، والصحيح ربطها بتغيرات سعر الصرف ونسب التحوط التي يعتمد عليها التجار. ولفت إلى أن موضوع المؤونات ليس جديداً، بل طبق بنسبة ٢٥ بالمئة سابقاً، كما أن العديد من الدول تطبقه، وينسب أعلى من المتضمنة في القرار ٩٤٤، منوهاً بأن القرار في النهاية يهدف إلى تنظيم عملية الاستيراد بشكل أكبر، وتحديد من يستورد بشكل حقيقي ومباشر وباسمه الحقيقي، ومن هم غير ذلك، وقال: «لو تمت مقارنة سلبات القرار ٩٤٤ وإيجابياته، فسوف تكون الإيجابيات أعلى بكثير من السلبات، وقد تمت دراسة القرار بدقة، من جميع الاتجاهات، التجارية والمالية والنقدية ولجهة الأسعار والسياسة الاقتصادية بشكل عام».

#### تجميد جميع السيارات

سألنا الوزير عن كيفية تصدير نصف إنتاج السيارات المزمعة في سورية بحسب تصريحات رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، وقد تم إيقاف منح إجازات استيراد لمكونات السيارات، بحسب ما علمت به «الوطن»، فأجاب بأن ما حدث هو تجميد مؤقت للإجازات المتعلقة بمكونات جميع السيارات، لأنه يتم حالياً تقييم تجربة التجميع بشكل شامل ودقيق، للعلمين الماضيين، تقوم به وزارات الاقتصاد والصناعة والمالية والنقل والجمارك، وسوف ينتهي التقييم خلال فترة قصيرة، خلال أسبوعين تقريباً، وعليه تقرر تجميد منح الإجازات لضمان دقة البيانات وتنفيذ التقييم وفقاً للمسار الواقعي القائم عليه موضوع التجميع.

أما عن حاجة الأمر لرساميل كبيرة، فسأل الخليل: «كيف يمكن مستورد أن يطلب إجازة استيراد وليس له حساب مصرفي بالليرة السورية يغطي جزءاً منها على الأقل؟». وأكد أن العدد الأكبر من المستوردين هم أصحاب الإجازات قليلة القيمة أي دون ١٠٠ ألف دولار، وبالتالي فإن قيمة المؤونة فعلياً يفترض ألا تشكل عبئاً على تاجر مستورد. كما لفت إلى أن النسبة الحقيقية للمؤونة أقل من المعلنّة في القرار، نظراً لأن سعر الصرف المعتمد في المؤونة هو سعر الصرف الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي (٤٣٥ ليرة للدولار) بينما السعر في السوق أعلى من ذلك، وبالتالي من المفترض ألا يشكل ذلك عبئاً على أي تاجر مستورد.

من جانب آخر، أكد الخليل أن الأثر المالي للقرار مهم جداً، لكونه مرتبطاً بالضرائب والرسوم، ومعرفة الحجم الحقيقي لأعمال التجار المستوردين، أما الأثر النقدي فهو الأكثر أهمية، نظراً لكونه يزيد الطلب على الليرة السورية، من خلال لجوء من ليس له حساب مصرفي يغطي المؤونة بتصريف الدولار في السوق للحصول على الليرة لتأمين المؤونات، كما يسهم في دعم «المصرف» العمل التجاري، وجعله يسير في الألفية المصرفية. أما عن دور القرار في رفع الأسعار، بين الخليل أنه في حال ارتفاع سعر صرف الليرة السورية في السوق، فإن نسبة انعكاس ذلك على أسعار السلع يفترض أن تكون ضعيفة، ومرتبطة بنسبة المؤونة الفعلية، وهذا بدوره غير وارد واقعياً، نظراً لكون التجار يتحطون مقابل تقلبات سعر الصرف، ويقومون بأسعار السلع بدولار أعلى من السوق، وبالتالي فإن ربط رفع



العام، ولعل أول تلك الإيجابيات معرفة من هم المستوردون الحقيقيون، ومن هم الوهميون، منوهاً بأن عدداً كبيراً من التجار لا يستوردون بأسماهم الحقيقية، كي لا يحملون أي مخاطب، والتزامات، وإنما باسم موظفين لديهم أو أقارب، إلخ، وهذا أمر خاطئ، ما بعد تطبيق القرار ٩٤٤ فأصبح التاجر مضطراً أن يستورد باسمه الصحيح، لأنه أصبحت هناك حسابات مصرفية، ومؤونات سوف تجمد فيها، بنفس اسم صاحب الإجازة، وهذا ما لا يرغب به بعض التجار.

مؤخراً، بأنه قال تحت قبة مجلس الشعب إن «الاقتصاد يتحسن، لكن المواطن لا يشعر بذلك»، فأجاب مبتسماً: إن كان الأمر يهدف جمع اللابكات فأنا لا أمانع أبداً، لكن في الواقع هذا الكلام لم يقل، ولم يرد على لساني إطلاقاً، وتم تداول هذه العبارة دون العودة إلى ما صرحته فيه تحت القبة.

وأكد الخليل أن ما قاله في مجلس الشعب موقف بالصوت والصورة، ولم ترد على لسانه أبداً عبارة «أن الاقتصاد يتحسن والمواطن لا يشعر به»، وما قاله: إن «تحققت زيادة الرواتب، وفي الوقت نفسه أصبحت هناك حملة ضدها، وحملة في الأسعار، بشكل كامل، لتكون هناك حالة من التوتر الاقتصادي عالي المستوى، بحيث يؤثر في تفكير كافة المواطنين، بما فهمه الصناعيون والتجار، وبالعودة إلى الحملة نجد نشاطاً كبيراً في بعض وسائل الإعلام والمواقع والصفحات، علماً بأنه في الواقع لم يحدث تغيير سلبى، بل إيجابى». وأضاف: «في الواقع، نحن أمام وضع اقتصادي يتحسن تدريجياً، وجاءت زيادة في الرواتب، وبدل أن نشاهد تحسناً، شامداً هجمة، وبلحظة واحدة كان سعر صرف الليرة السورية يرتفع، ما يدل مرة أخرى أن هذا شكل من الحروب، وهو الأخطر على الإطلاق، ويجب ألا نتناق مع، ولا نتحدث تبريراً، وإنما واقع بالأرقام والمؤشرات، وهذا أمر قائم في الأسواق».

#### معضلة ٩٤٤

من جانب آخر، أشار القرار ٩٤٤ الخاص بمؤونات الاستيراد جدلاً في الأوساط التجارية، انطلاقاً من أن فرض مؤونتي استيراد،

## نقص النخالة يدفع مربى المواشي إلى السوق السوداء أو استخدام الخبز!

عبد الهادي شباط

المربي فهو التوجه نحو السوق السوداء لشراء مادة النخالة بأسعار مرتفعة تصل لأكثر من ضعف سعرها لدى شركة المطاحن، حيث تتراوح الأسعار في السوق بين ٧٠-٨٠ ليرة للكيلو غرام الواحد، وهو ما يرفع من تكاليفه التي تحمل على المنتجات من الألبان والأجبان، وبالتالي ارتفاع أسعار هذه المواد في السوق، بينما يشجع في الوقت ذاته على زيادة الطلب في السوق على مادة النخالة والمادة الطافية، وبالتالي رفع حجم الاستيراد لهذه المادة أو تأمينها عبر التهريب، وفي الحالتين استنزاف للقطع الأجنبي، وهو الأمر الذي تعمل الحكومة على الحد منه وبسطه وحصره لتأمين الاحتياجات الأساسية والمهمة، حتى لا ينعكس على زيادة الطلب في السوق السوداء على الدولار وارتفاع سعره. وللتنوع حول الموضوع اتصلت «الوطن» مع عدد من المديرين في مؤسسة الأعلاف في وزارة الزراعة، وقد تحفظوا على الإجابة بينما استطعنا الحصول على توضيحات من بعض العاملين في المؤسسة بأن

اشتكى العديد من مربى الثروة الحيوانية لـ«الوطن» حول نقص كميات النخالة، سواء التي يحصلون عليها عبر المقتن العلفي أو المعروض في السوق السوداء، وهو ما يسبب عوزاً لدى المربين في تأمين المادة العلفية لمواشيهم، وبالتالي ارتفاع تكاليف تربية المواشي وربما العزوف تربيتها.

أحد رؤساء الجمعيات الفلاحية أكد لـ«الوطن» نقص الكميات التي يتم توفيرها للمربين من المادة العلفية، وخاصة مادة النخالة، الأمر الذي يدفع المربين لخيارات غير سليمة، وأهمها الاستعاضة عن مادة النخالة بالخبز المجفف اليابس، وهو ما يشكل استنزافاً لمادة الخبز المدعومة، ويتم صرف جزء مهم من خزينة الدولة لدعم هذه المادة وتوفيرها للمواطن بسعر مدعوم ويناسب دخل شريحة واسعة من المواطنين، وخاصة أصحاب الدخل المحدود. أما الخيار الثاني الذي يضطر له

عبد الهادي شباط

كشف المدير العام للمصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» عن تمويل مشاريع إنمائية منذ بداية العام الجاري (٢٠١٩) بقيمة ٢,٢ مليار ليرة سورية، استفاد منها أكثر من ٤٠٠ شخص. وعلى مستوى التوزيع الجغرافي لهذه التمويلات، فقد تركزت في عدد من المحافظات أكثر من غيرها، حيث سجل عدد المستفيدين في طرطوس نحو ١٨٢ مستفيداً، وفي اللاذقية ١١١ مستفيداً، وفي حماة ٣٩، وفي حصص ٣٦، وفي دمشق ٣٠، وفي السويداء ١١، مستفيداً وفي حلب ٣ مستفيدين.

لفت على إلى أنه تم تلبية معظم الطلبات التي وردت للمصرف من أصحاب المشاريع الإنمائية، إذ إن تمويل مثل هذه المشروعات مهم لكونه يسهم في رفع وتيرة نشاط وأعمال العديد من المهن والحرف الضرورية والمهمة، التي تؤمن احتياجات السوق المحلية، وتعمل على تأمين المزيد من فرص العمل، وفي المحصلة دفع حركة الاقتصاد، وتحريك سوق العمل، إضافة لفسح مجال أوسع لتوظيفات المصرف وتشغيل أمواله، خاصة أن لدى المصرف نسبة عالية من السيولة القابلة للتوظيف وتحقيق مزيد من الأرباح بما ينعكس إيجاباً على أعمال المصرف ونشاطه.

وبين أن القرض الإنمائي يمثل أحد المنتجات المهمة التي طرحها المصرف بناء على دراسات وإبحاث السوق التي نفذها، إلى جانب القروض الشخصية والتعليلية التي يتم العمل على إنجازها بما ينسجم مع متطلبات السوق الحالية واستجابة لرغبات المتعاملين مع المصرف. ونوه بأن كل ذلك لا يمثل حالة من الإزاحة عن أنشطة المصرف الأساسية والتقليدية في تمويل المشروعات السكنية وترميم وإعادة تأهيل المباني... وغيرها، مبيّناً

## معاون وزير الإسكان لـ«الوطن»: ٢٦ ضاحية سكنية تحت مشروع «التطوير العقاري» و٣٠ ألف وحدة سكنية مع إيران

استقدام عدد من الخبراء الإيرانيين في مجالات تدوير وترحيل النفايات الصلبة الناتجة عن هدم المباني، بالإضافة إلى توطئة تقنيات التشييد السريع في بناء وتدعيم المنشآت، واستقدام خبراء في مجال سياسات واستراتيجيات تخطيط وتمويل وتنفيذ المشاريع السكنية، ولاسيما لادوي الدخل المحدود، والمواصفات الفنية والتشريعات في مجال الأشغال العامة والإسكان، وكذلك تنظيم زيارات إطلاعية لعدد من العاملين في وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاطلاع على التجربة الإيرانية في مجالات التعاون المتعارف عليها.

وأما فيما يخص زيارة السفير الهندي حفظ الرحمن ووفد الشركة الهندية «تاتا» المتخصصة بأعمال البناء والتكنولوجيا والاتصالات ومستلزمات البيئة للوزارة واجتماعهم مع وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد الطيف، فقد أكد اللحام أن هذه الزيارة جاءت من أجل مناقشة مجالات التعاون الممكنة بين الجانبين في نطاق مشاريع السكن الشباني لإنهاء التزامات المؤسسة العامة للإسكان في هذا المجال، مبيّناً إمكانية مساهمة الشركة في تمويل هذه المشاريع على أن يتم الاتفاق على طريقة التسديد بين الطرفين، ومناقشة كافة التفاصيل الأخرى مع الفنيين العاملين في المؤسسة، إضافة إلى التعاون في مجال التطوير العقاري.



الهندسية، وذلك وفقاً للأظمة والقوانين النافذة بين البلدين. كما تم الاتفاق على عقد لقاءات بين رجال الأعمال وشركات مقاولات إيرانية راغبة في العمل في مجال الأشغال العامة والإسكان في سورية، وتنظيم ورش عمل مشتركة للاطلاع على تجارب البلدين في مجالات الأشغال العامة والإسكان،

المشاريع ذات الأولوية في التنفيذ، ومعلومات حول هذه المشاريع، بما فيها مشروع بناء ٣٠ ألف وحدة سكنية في مختلف المحافظات السورية، إضافة إلى تقديم التسهيلات اللازمة لتأسيس شركات إيرانية سورية حكومية مشتركة في مجالات البناء والتعمير والطرق والجسور والبنى التحتية للنقل، والدراسات والاستشارات والخدمات

سكنية بين الطرفين، وفي النهاية تم التوقيع على برنامج تنفيذي يحدد أطر التعاون المستقبلية وآلية العمل في المرحلة القادمة، وتشكيل مجموعات عمل مشتركة من أجل تنفيذ ما ورد في البرنامج المتفق عليه. وبين اللحام أن أهم النقاط الواردة في البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه تقديم الجانب السوري لقائمة

الوطن

كشفت معاون وزير الأشغال العامة والإسكان مازن اللحام لـ«الوطن»، عن تجهيز أضياب ٢٦ منطقة من مناطق التطوير العقاري لتنفيذها كمساح سكنية على مستوى البلد.

وفيما يخص الزيارة الأخيرة للوفد الوزاري إلى إيران، بين اللحام أنها جاءت على هامش متابعة المواضيع التي تم الاتفاق عليها في الدورة ١٤ من اجتماعات اللجنة السورية الإيرانية العليا المشتركة في بداية هذا العام (٢٠١٩) والتوقيع على مذكرة تفاهم في مجال الأشغال العامة للإسكان.

وأكد أنه خلال الزيارة كان هناك مقترح لوضع برنامج تنفيذي للمذكرة، حيث تم الاتفاق خلال المباحثات على صيغة نهائية لمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين، واستكمال بعض النقاط المتعلقة بها، إضافة إلى إجراء عدة لقاءات مع غرف التجارة والصناعة الإيرانية وتقابة المهندسين الإيرانية، وتم عرض رؤية الوزارة خلال المرحلة القادمة، ويبحث سبل ومجالات التعاون المشترك بين الجانبين السوري والإيراني، ولاسيما بين الشركات الإنشائية السورية والإيرانية، وذلك من خلال تأسيس شركات مشتركة بين الجانبين، كما تم بحث إقامة مشاريع